القرار الطارئ رقم 2: التضامن مع شعب السودان

المؤتمر الاقليمي لأفريقيا والمنطقة العربية الرابع عشر AFRECON المنعقد في أكرا غانا من 11 الى 14 نوفمبر 2025

اعترافًا بالتأثير المدمر للحرب المستمرة في السودان على المدنيين، وخصوصًا النساء والأطفال،

وإقرارًا بالدور الحيوي الذي يقوم به عمال الطوارئ والخدمات العامة والصحفيون الذين يواصلون خدمة مجتمعاتهم وسط العنف والأزمة الإنسانية؛

مستذكرين مبادئ التضامن الدولي والعدالة الاجتماعية والسلام المنصوص عليها في دستور منظمة العمل الدولية (ILO)وقيم حركة النقابات العمالية العالمية؛

مؤكدين مجددًا أن السلام والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعمال أمر لا ينفصل، وأن النزاعات المسلحة تدمر ليس فقط الأرواح ولكن أيضًا أسس العمل اللائق والمساواة والحماية الاجتماعية؛

قرر

1. التعبير عن التضامن الكامل مع الشعب السوداني—وخاصة النساء والأطفال والعاملين في الطوارئ على الخطوط الأمامية والعاملين بالخدمات العامة
2. إدانة جميع أشكال العنف ضد المدنيين، وتدمير البنية التحتية العامة، واستهداف المستشفيات والمدارس وأماكن العمل والمؤسسات الإعلامية عن عمد .
3. الدعوة إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار وبدء مفاوضات سلام شاملة تعطي الأولوية لحماية المدنيين وحقوق الإنسان وإعادة الحكم الديمقراطي.

4. الاعتراف بالدور البطولي للعاملين في الطوارئ في الخطوط الأمامية، والمهنيين الصحيين، والمعلمين، وعمال المياه والصرف الصحي، والصحفيين الذين يواصلون تقديم الخدمات العامة الأساسية على الرغم من المخاطر الشخصية ودعمهم بكافة السبل الممكنة.
5. التأكيد على حق العمال السودانيين في التنظيم بحرية والمشاركة في بناء السلام وإعادة الإعمار وعمليات اتخاذ القرار دون خوف من الاضطهاد.
6. مناشدة الحركة النقابية الدولية — من خلال الاتحاد الدولي للخدمات العامة، والاتحاد الدولي للنقابات (ITUC)، والاتحادات النقابية العالمية، والهيئات الإقليمية — تكثيف أعمال التضامن والدعم الإنساني والدعوة من أجل السلام وحقوق العمال في السودان .
7. تشجيع جميع الأطراف المنضمة على المساهمة في النداءات الإنسانية التي تدعم المدنيين السودانيين، وخاصة المبادرات التي تقودها منظمات النساء، ونقابات الخدمة العامة، ووسائل الإعلام المستقلة.
8. دعوة المؤسسات الدولية والحكومات المانحة إلى إعطاء الأولوية لإعادة بناء الخدمات العامة في السودان، وضمان حماية ومعاملة عادلة للاجئين السودانيين والنازحين داخلياً، ورفض سياسات التقشف التي قد تقوض التعافي والعدالة الاجتماعية.
9. الالتزام بالدعوة المستمرة للمساءلة عن جرائم الحرب والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وحماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يوثقون الانتهاكات.

إننا نتضامن بشدة مع شعب السودان وعماله.

ونؤكد مرة أخرى أن السلام والديمقراطية والمساواة بين الجنسين والخدمات العامة القوية هي السبيل الوحيد لمستقبل عادل ومستدام.

مقدم من النقابة التضامنية للعاملين في مكتبة الاسكندرية